

— اللغة والتحقيق القضائي —

(لسماعة الأصولي الفاضل محمد بك توفيق رفعت قاضي بحكمة طنطا)

اعتاد المحققون في القضاء ان يثبتوا اجابة المسؤولين عندهم بعبارة تخالف عبارة الاجابة لفظاً وتركيباً وان كان المراد بها تحرير معناها بكيفية صحيحة ظانين ان لغة العوام التي تصدر بها اجابتهم لا يصح أن تدون في المحاضر للفرق المعلوم بين لغة الكلام ولغة الاقلام ولا يخفى ما يترتب على هذا التصرف من التحريف غير المقصود لان العجلة التي تنشأ لانجاز التحقيقات لا تترك للمحقق مجالاً للتأني والتؤدة في انتقاء الالفاظ العربية وتجرى وجوه التعميرات الصحيحة التي تطابق تماماً معنى كلام المتكلم فاذا دون الجواب كما يجيء لا كما يجب كانت الفاظه للمعنى المقصود قريبة التتويل بعيدة عن التأويل وكان اللبس معها مأموناً فلا محيص عن الاعتماد عليه في احقاق حق أو اذهاق باطل يقيين حاصل وبذلك لا يسهل لصاحبه ان يقول عند حاجته به ليس هذا جوابي أما عن خبث أو عن عذر وتجهم لعبارات غير مألوفة صيغ بها تعزب عليه معرفة معانيها للتغيير الطارئ على مبانيها ولا شك ان في توخي التنقيح في العبارات قووات مزية واحداث ضرر أما الأول فان لكل فرد طريقة مخصوصة في اختيار الالفاظ والجمل وألفه معتادة بصور من الكلام يقتدر بهما على التعبير عن حقيقة مراده والايضاح عن لباب قصده مما لا يحتمل معه الشك في مناحيه ولا تخفي في ثناياه خافية من مراده وأثبت ذلك نافع ولا محالة من وجوه شتى وهو أقرب وسيلة الى امكان التلوج في الضمائر والاحاطة بالخواطر وبغير ذلك تفوت الزية وأما الثاني فان الشاهد اذا أدى شهادته وكتبت بعبارة

صاغها المحقق الاول فاعتور المعنى تحريف غير مقصود ثم أعادها الشاهد في
الحكمة وظهر تفاوت في المعنى بين العبارتين نجم عن ذلك الضرر والخسارة
لان الشاهد يصبح عرضة للاتهم بالتزوير وقد يكون في الحقيقة بريئاً ومظنة
لان وزن بالهتان ويساق للمحاكمة والمخاصمة وهو أبعد عن الباطل وبغير ذلك
يتمتع الضرر ولا يحسب القارئ ان هذا الخطأ حاصل عندنا فقط بل هو
شائع في بلاد الاجانب فاني وقفت على قول في هذا الخصوص لبعض الكتاب
الفرنساويين يتأفف به من تحريف المعنى الحاصل من املاء المحقق ثم لا يظن ان في
اختيار الاجابات كما تصدر عن المحيب ميلا الى درس معالم اللغة العربية الصحيحة
معاذ الله فانها أحب اللغات الى لاسباب غير خافية ولكني أقصد بذلك صون
الحقوق وحفظ العدالة من ان يغشاها الضياع من حيث لا يرام بالاشتغال
بما لا يعنىها فان القضاء ليس موكلا بتعليم الناس لغتهم ولا بارشادهم
الى اصلاح عربيتهم اذ ذلك من المهام المعهودة الى اولي الامر في التعليم .
واللغة الصحيحة لاتهم القضاء الا في التاليف والمرافعات ووضع القرارات
وتحرير الاحكام ولا تهمه في غير ذلك مما سبق بيانه الا مع أمن اللبس وهو
متعسر ان لم يكن متمذراً واخلاصة أنه يجب تدوين اجابة المسؤولين في
التحقيقات القضائية بالتعبيرات المألوفة والمقدورة لهم لا بالتعبيرات المألوفة
والمقدورة للمحققين

